التعبير والتغيير!!

أحمد الكاف

● الأزمة السياسية التي يعيشها وطننا الغالي اليوم أشبه بالأزمة السياسية التي شهدها عقب سقوط الإمامة ورحيل الاستعمار حيث شهد الوطن أزمة مطاردة ما تبقى من فلول عهد الإمامة المباد إضافة إلى احتدام الصراع بين الثوار أنفسهم فيما عرف بأحداث أغسطس 68م ولم يخرج الوطن من أزماته هذه إلا بالحوار عبر مؤتمرات حرض وخمر وتوجت بالمصالحة الوطنية عام 70م بعد أن كاد الشعب أن يفقد الأمل والطموحات من ثورته وجمهوريته وحريته واستقلاله.

بيد أن الوطن شهد أزمة أخرى عقب استشهاد الرئيس الفشمي وأوائل عام 78م دخل الوطن أزمة سياسية أخرى وسط تلاطم أمواج الفتن العاتية والتي كادت تغرق سفينة الوطن وأمام ذاك الواقع الأليم من الأحداث لاح في أفق سماء الوطن شعاع أمل متجدد وضاء إيذانا بإشراقة عهد جديد لليمن السعيد وذلك حين تقدم علي عبدالله صالح صوب مجلس الشعب البائس آنذاك صباح الـ17 من يوليو الأغر حاملا كفنه على كتفه ليؤدي اليمين الدستورية كرئيس لما عرف بالشطر الشمالي سابقا وفي أحلك الظروف السياسية وبحكمة قائد الوطن وربان سفينته الماهر قاد سفينة وطننا الغالي نحو بر الأمان مدركاً أن الوطن وأمنه واستقراره مسئولية الجميع وأول خطوة خطاها دعوته لتشكيل لجنة الحوار الوطني عام 79م وضمت كافة القوى السياسية وبدون استثناء همه ترسيخ الوحدة الوطنية أساس الأمن والاستقرار والتلاحم الشعبي نحو اصطفاف وطني لمواجهة المخاطر التي تحدق بالوطن وحول طاولة الحوار التقى الجميع في وحدة وطنية هدفها اليمن مسئولية الجميع وانبثق عن لجنة الحوار مشروع ميثاق وطني لم يغب الشعب في إبداء الرأي حوله كونه مصدر القرار أيضاً وصانع التغيير وفعلاً جرى الاستفتاء على مشروع الميثاق الوطني من قبل الشعب وإقراره من قبل ممثلي الشعب في المؤتمر الأول التأسيسي للمؤتمر الشعبي العام والذي انعقد في 24 من أغسطس 82م وبالمصادقة على الميثاق الوطني والذي لبى كل متطلبات الشعب بمختلف اتجاهاتهم السياسية فكانت لجنة الحوار ومشروع الميثاق الوطني والاستفتاء عليه وإقراره أول نقطة مضيئة في سماء الوطن في حرية التعبير بدلا من تكميم الأفواه أو حرية التعبير عبر الديمقراطية والانتخابات الحرة المنطلق الأساسي لبناء دولة المؤسسات الدستورية وبمشاركة الشعب بمختلف ألوان طيفه السياسي جرت الانتخابات لأعضاء مجلس الشورى للدورتين الانتخابيتين 88، 84م فكانت نواة لترسيخ مبدأ الشورى والديمقراطية وفي ظلال الديمقراطية انتقل للشعب في المطالبة بحرية التعبير إلى تحقيق حرية التغيير وعبر ممثلي الشعب وفعلاً صنع الشعب وحدة وطنية ساهمت في انطلاقة مسيرة البناء والتنمية ولم يغب عن ذهن القائد طموحات وآمال الشعب في تحقيق الوحدة اليمنية التي ناضل من أجلها الثوار والمناضلون الأحرار فمد يد بدأ التواصل مع إخوته في الشطر الجنوبي سابقاً وعبر الحوار والمفاوضات عبر اللقاءات الوحدوية سواءً على مستوى قادة الشطرين أو اللجان الوحدوية زالت المعوقات والعقبات التي أطالت أمد التشطير وطبعاً كان الحوار بين الشطرين عاملاً أساسياً في تلطيف الجو وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء وإنهاء حالة الصراع سواءً داخل كل شطر أو الصراع الشطري.

ومع ظهيرة الثلاثاء الـ22 من مايو 90م أصبح الحلم حقيقة والأمل واقعاً معاشاً لا خيالاً أو سراباً حيث توحد الوطن ورفرفت راية الوحدة خافقة في كل بقاع الوطن وتغير واقع حال الشعب من التشطير إلى الوحدة ومن الصراع إلى الألفة وتلاحم الصفوف وزاد من زخم الوحدة تحقيق الديمقراطية وحرية التعبير والتغيير عبر مؤسسات دستورية ونهج ديمقراطي سليم في ظل تعددية سياسية أتاحت للجميع حرية التعبير والتغيير عبر الانتخابات الحرة والمباشرة بدءا من الانتخابات البرلمانية للدورات 93، 97، 2003م التي تطور المسار الديمقراطي لينتخب الشعب رأس السلطة وعبر الانتخابات الرئاسية للدورتين 99م، 2006م وبمشاركة مختلف القوى السياسية التي شاركت بفعالية في كل هذه الانتخابات ولكي يتحقق للشعب مصدر السلطات شعار المشاركة الشعبية في البناء والتنمية عبر السلطة المحلية والتي ستحد من نظام اللامركزية وتلبي متطلبات المواطن عبر سلطة محلية منتخبة تعمل وفق خطط وبرامج محلية وذات صلاحيات واسعة وعلى ضوء قانون السلطة المحلية رقم (4) لعام 2000م جرت الانتخابات المحلية للدورتين 2001م، 2006م لننتقل إلى الواقع الفعلي والذي كنا ننشده من مطالب حرية التعبير إلى تحقيق حرية التغيير وفي إطار الدستور والمؤسسات الدستورية وأبان ما يحدث اليوم على الساحة العربية والوطنية لم يأل الرئيس جهدا في تحقيق مطالب الشباب في مواصلة الإصلاح السياسي وتغيير مزيد من واقع الوطن من أجل اليمن ومستقبله وأمنه واستقراره تمثل ذلك في تقديم العديد من المبادرات تلو المبادرات وما اتفاق فبراير 2008م والذي اعتمد نظام القائمة النسبية في تنفيذ العملية الانتخابية والدعوة إلى تشكيل حكومة وطنية رغم وجود حكومة ذات أغلبية برلمانية إلا خير دليل على صدق نوايا الرئيس في تنفيذ المزيد من الإصلاحات ومن قبل جميع ممثلي الشعب وأحزابه ومنظمات المجتمع المدني.

وما توالي المبادرات المقدمة من السلطة سواء لأحزاب اللقاء المشترك أو للشعب ودعوته إلى الحوار الهادف والبناء إلا أكبر دليل على ذلك اليوم.

ولم تكن مبادرة الرئيس خلال انعقاد المؤتمر الوطني العام والذي انعقد بحضور كافة ممثلي الشعب إلا أكبر دليل أيضا على حرص الرئيس على مواصلة نهجه الديمقراطي الشوروي والذي اختطه منذ توليه السلطة ومنهجية فكر الحوار الذي سلكه من أجل إنقاذ الوطن من براثن الفتن وحري بنا ونحن نعيش اليوم أحداثاً عصيبة تهدد أمن واستقرار وطننا وتزعزع وحدتنا الوطنية أن نستجيب لدعوة الحوار الوطني من أجل الوطن والتغيير السلمي عبر صناديق الاقتراع لا عبر التدمير والفوضى ونشر ثقافة الحقد والكراهية بين صفوف المجتمع لنحافظ على مكتسبات الوطن وعلى المكسب العظيم الذي تحقق لنا فقد كنا نحلم بحرية التعبير إلى أن تحقق لنا ذلك وانتقلنا إلى حرية التغيير نحو الأفضل وعبر الأطر الدستورية وعلى ضوء الدستور الذي كفل لنا ذلك.

الحقائق التي تكشفها المبادرات والمظاهرات

محمد صالح محمد الحجال

●،،، إنه المشهد وحضور تاريخي وجمع مبارك، يجسد مبدأ الشورى، ذلك الجمع الذي جاء ملبيا لدعوة العقل والمنطق والحكمة، دعوة من قائد عظيم لم يضق ذرعاً بتلك الأبواق والهتافات المتنكرة لصنيعه ومنجزاته ونضاله وإخلاصه لوطنه وشعبه وأمته وهو خلق لئيم من البعض ليس بخلق شعبنا الكريم الجواد، بل لمسنا فخامته يجسد العقل كل العقل أمام حماقة غيره، ويلتزم الحلم والصبر أمام جهل غيره، وكأني بصنيعه هذا يلقي دروسا ويرسي مبادئ لفن القيادة الحكيمة المخلصة، إنها روح الوطنية وصدق العزيمة ونبل السجايا وتواضع العظماء.

ايها القائد الرمز: انك بهذا تضيف وفاء إلى وفائك لوطنك وشعبك، وتخلد تاريخا إلى تاريخك المشرف والناصع، ما علمناك إلا بارارا بوطنه، وفارسا شجاعاً، وأبا حنونا لكل افراد الشعب، أنت من نظر إلى كل شبر في أرض الوطن بنظرة الحارس الأمين، ونظر إلى كل بيت وقرية ومديرية ومحافظة بنظرة الراعي الكريم، ولم تكن يوماً عنصريا ولا مناطقيا، فلله درك من زعيم يا نسل تبع وذي يزن وحمير والمهاجرين والانصار.

ليس التطاول رافعاً من جاهل
وكذا التواضع لا يضر بعاقل

وإنه من المستغرب ما نشاهده من اندفاع وتهور من قبل البعض للدعوة للفتنة والانقسام والاخلال بالأمن والنظام وإقلاق السكينة تحت مضامين غير مبررة ومطالب مقلدة وتابعة للغير، لم يسبق لدعاتها والمروجين لها دراسة مشروعيتها ونتائجها، آلا وهي دعوة ذات مصطلح مغلوط في معناه فما إن سمعنا عقلاء ينادون بإسقاط النظام، لأن النظام يعني الترتيب وأي جماعة كانت اسرية أو جماعة عمل أو حزب أو مؤسسة أو شعب بدون نظام، يعني انها جماعة فاشلة تعيش على العشوائية والفوضى، ولو أن أصحاب هذه الشعارات ادركوا معناها ولم يكونوا مقلدين وتبعيين لرفعوا شعارا منطقيا وسليما كشعار «لا للفساد، لا للاستبداد بالسلطة، لا للبطالة، نعم للاصلاحات السياسية والمالية والادارية» فهذه شعارات الشعوب المتحضرة والمثقفة.

وإنها لفرصة أن نوجه رسالتنا ونداءنا ومناشدتنا إلى إخواننا الشباب في انحاء الجمهورية، ان نحتكم للعقل والمنطق والواقع، ونحرر افكارنا من أي تقليد أو تبعية.

وننصحهم بأن يخضعوا أي مشروع يطلب منهم القيام به للدراسة والتحليل ووضع الاهداف والخطط ومعرفة النتائج المتوقعة والافتراضية التي قد تنتج عن أي تصرف أو عمل يقومون به.

والسؤال: هل اخضع الشباب المتظاهر والمعتصم الدعوة إلى سقوط النظام ورحيل الرئيس للدارسة المنطقية؟؟

هل علموا أن ما يجري في منطقتنا العربية ليس بصحوة ولا يقظة عربية، ولكنه مخطط خبيث يهدف إلى اجهاض لفكرة ومشروع الاتحاد العربي الذي كان من المتوقع التصويت والموافقة عليه في القمة العربية الحالية المؤجلة بسبب الاوضاع في البلدان العربية؟؟

هل سأل شبابنا عن مدى مشروعية هذه المطالب؟؟ أما علم المغرر بهم والموهومون بدخول التاريخ وتدوين أسمائهم ضمن قائمة الثوار والاحرار أنه قد ينعكس الامر عليهم فيسجلوا في صفحات التاريخ السوداء ضمن قائمة العملاء والانفصاليين والانقلابيين على النظام الجمهوري والديمقراطي وعلى دستور الوحدة؟؟ أما علموا أن الدعوة إلى رحيل رئيس منتخب من الشعب وفقا للدستور يعد خرقاً دستورياً وانقلاباً على الشرعية الدستورية؟ وأن سقوط النظام بالصورة التي يعتقدونها يعني القضاء على دستور الجمهورية تلك الوثيقة التي هي أهم وثيقة للحفاظ على الوحدة الوطنية التى وافق ووقع عليها جميع أفراد الشعب ضمن استفتاء شعبي عام، وأن الدستور والوحدة متلازمان إذا سقط أحدهما سقط الآخر، وكان لمحبي التمزق والتشرذم والانقسام والتقزم تحقيق طموحاتهم في تحويل البلد إلى دويلات وممالك وسلطنات وولايات قد تصل إلى عدد المحافظات القائمة.

يا شباب: ما أرى البعض إلا ملقدا لما حصل في تونس ومصر وليبيا، ولكنني أؤكد لكم ان لكل بلد ظروفه وتركيبته وإمكانياته وثقافته وبلدنا ليس كغيره من تلك البلدان ولا يتحمل ما حصل ويحصل فيها، اما أولئك التبعيون لبعض الاحزاب أو الافراد أو الشخصيات فأقول لهم هل ترون فيمن تتبعون افكارهم وخططهم وتضحون لأجل تحقيق طموحاتهم للوصول إلى سدة الحكم هل هم خير من الموجودين الآن؟ وهل ترون أنهم قادرون على تحقيق الاصلاحات التى تنشدونها وقادرون على القضاء على الفساد إن لم يكونوا هم الفساد بعينه وهل تأملون أن اليمن في ظل قيادتهم سوف يقفز قفزات نوعية تنمويا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا وعسكريا؟؟ اسألوا أنفسكم وقفوا معها وقفة ضمير وإنصاف؟؟ قد تجدوا الإجابة المنطقية الصحيحة، ولعلنا نستفيد من مبادرات فخامة الاخ رئيس الجمهورية وآراء العقلاء والمثقفين، وما نشاهده من مظاهرات واعتصامات، لنصل إلى الحقائق التى تعيننا على تحديد موقفنا من الازمة الراهنة التى يمر بها وطننا الغالي على قلوبنا.

وإنني كرجل قانون اقف موقفاً وسطياً ومعتدلاً مما يحصل على الساحة العربية بصفة عامة وعلى الساحة الوطنية بصفة خاصة، أشجع وأساند كل دعاة الاصلاح السياسي والمالي والاداري بالطرق السلمية، بل وأدعوا كل من له مبادرة ومقترح في هذا الشأن أن يتقدم به إلى اللجنة المكلفة بالتواصل والحوار مع الشباب وجماهير الشعب، لعله بذلك يكون قد ساهم مساهمة إيجابية في خدمة وطنه وتجنيب شعبه المحن وويلات الحروب، وأنا أول الشباب ممن يضع مقترحاته جماهير الشعب وبصورة علنية ومسؤولة وأعتبر هذا واجباً وطنياً وفرض عين على من يمتلك الوسيلة المشروعة والممكنة لإيصال رأيه ومقترحه للخروج من الازمة الراهنة :

١- نؤيد ونبارك جميع مبادرات الاخ رئيس الجمهورية ونعتبرها جميعها برنامج عمل للخروج بحلول إيجابية ومنطلق للإصلاح السياسي والمالي والاداري بما فيها مبادرته الاخيرة التى وضعها أمام المؤتمر الوطني العام بأمانة العاصمة ونرى أن الصواب بقاؤه في منصبه كرئيس للجمهورية منتخب من الشعب بموجب دستور الجمهورية اليمنية حتى انتهاء فترته الرئاسية باعتبار هذه الفترة هي آخر فترة رئاسية له طبقا للنص الدستوري الذي تم انتخابه رئيسا للجمهورية في ظله وهو نص المادة «١١٢» من الدستور، وأي تعديلات في هذا النص لا تسري على الماضي بأثر رجعي.

٢- ولأننا ندرك ونعي إخلاص ووطنية وخبرة وحنكة فخامة الاخ رئيس الجمهورية، فإن من الأولى بالشباب الواعي التفكير في كيفية استثمار المدة المتبقية من الفترة الرئاسية لفخامته لإجراء اصلاحات مالية وإدارية وسياسية واستبعاد الفاسدين تمهيدا لنقل السلطة إلى أيد أمينة ومخلصة خالية من الفاسدين والمرتشين ولذلك نطلب منه خلال هذه المدة الوجيزة اتمام دوره وعطائه لوطنه وشعبه بتحقيق ما تضمنته مبادراته الوطنية إلضافة إلى تحقيق مطالبنا التالية:

١-إصدار قرار بتغيير الحكومة الحالية بحكومة جديدة مشكلة من جميع أشكال الطيف السياسي على أن يتم توزيع الحقائب الوزارية على جميع محافظات الجمهورية بتوزيع عادل لضمان مشاركة الجميع في الحكم ومن ذوي الكفاءة العالية والسيرة والسمعه الحسنة..

٣- استحداث مجلس شورى الشباب يتم تشكيله من مختلف محافظات الجمهورية بمعدل عضو واحد عن كل محافظة وذلك لضمان مشاركة الشباب في صناعة وصياغة القرار السياسي وما يكفل حقوقهم ومطالبهم وطموحاتهم المشروعة.

٤- إصدار قرار بإعادة هيكلة وتشكيل جميع الإدارات الحكومية في كافة اجهزة الدولة وإداراتها ومكاتبها التنفيذية المختلفة وإقالة المحافظين المعروف عنهم الفساد المالي والإداري في محافظاتهم واستبدالهم بشخصيات ذات كفاءة وأكثر إخلاصا ونزاهة.

٥- نقترح على الأخ رئيس الجمهورية الدعوة إلى حل البرلمان الحالي المشارف على انتهاء ولايته والدعوة إلى انتخابات نيابية لاستمرار مشروعية هذا المجلس وضمان قانونية القوانين الصادرة عنه.

٦- إصدار قانون بإعادة تشكيل لجنة مكافحة الفساد تضم الشخصيات الوطنية والكفؤة من ذوي التخصصات والخبرات العالية والمعروفة بالنزاهة والامانة من جميع المحافظات وعدد من اعضاء النيابة العامة وكذا عدد من المحامين الذين يتم ترشيحهم من نقابة المحامين وممثل من كل نقابة ومنظمة من نقابات ومنظمات المجتمع المدني الاخرى، ومنحهم الصلاحية الممنوحة لرجال الضبط والنيابة العامة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في التفتيش والمراقبة على جميع الوزارات والدوائر والإدارات الحكومية والمختلطة ،ضبط الفاسدين وإحالتهم إلى القضاء وتعتبر القرارات الصادرة عن هذه الهيئة بمثابة قرارات اتهام لا تحتاج إلى تحقيق من قبل النيابة العامة التى لها اعضاء معينون ضمن هذه الهيئة ومنح اعضاء هذه الهيئة حق الاستعانة بالشرطة والقوات المسلحة بإذن قضائي من المحكمة المختصة متى تطلب الأمر ذلك.

٧- إصدار قرار يستوجب أن يكون في كل محافظة معهد مهني على الأقل على أن يتبع كل معهد ورشة خاصة به لتدريب الدارسين واستقبال الخريجين من مختلف تخصصات المعهد أن يكون مردود وعائدات الورش من المنتجات التى يتم بيعها وتسويقها لصالح المعهد للمساهمة في تطويره وتأهيله مستقبلاً.

٨- إصدار قرار باستحداث ادارة في وزارة الخدمة المدنية لاستقبال طلبات التوظيف من حملة المؤهلات الجامعية والمعاهد المهنية والتقنية طوال العام وترشيح المتقدمين منهم بناء على نتائج المفاضلات للتوظيف من ميزانية كل سنة مالية أولاً بأول ومن لم يتم توظيفه فيتم رفع كشف بأسمائهم إلى مصلحة الضمان الاجتماعي لمنحهم راتباً رمزياً شهرياً حتى يتم توظيفهم، وكذا استحداث مكتب خاص بالخدمة المدنية لدى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لتلقي أي طلبات للتوظيف من رجال المال والأعمال والشركات الوطنية والاجنبية في القطاع الخاص والرفع إلى وزارة الخدمة المدنية بتلك الطلبات ليتم المفاضلة بين المتقدمين بطلبات التوظيف أمام الوزارة أو أي من مكاتبها وإرسالهم إلى مكتب العمل لا ستكمال الاجراءات.

٩- تقترح على الشباب المتظاهر والمعتصم تشكيل لجنة من أوساطهم بعدد ثلاثة أشخاص من كل محافظة لتولي عملية الحوار والمتابعة لتنفيذ هذه المقترحات، وعلى بقية الشباب العودة إلى منازلهم ومدارسهم وجامعاتهم ووظائفهم وسوف تتحقق جميع مطالبهم إن شاء الله بالوسائل السلمية والمتحضرة.

وفق الله الجميع إلى ما فيه خير ومصلحة الوطن..

ليت العقول تُشترى

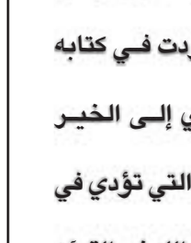

د/محمد عبدالكريم الحرازي

.. خلق الله الإنسان وكرمه بالعقل وميزه على سائر المخلوقات ومنحه القدرة على التصرف في كل ما حوله من مخلوقات وجعلها مسخرة له يتصرف فيها كيفما شاء لصالحه ويحول ما يراه مناسبا لخدمته ذلك بسبب وجود العقل الذي يملكه ولكن بالإضافة إلى ذلك أن الله زوده بارشادات تبين له الحلال والحرام عن طريق الأنبياء والرسل لشرح ما قد يلتبس عليهم وهدايتهم إلى طريق الحق وإلى الصراط المستقيم وتوصلهم إلى السعادة ونحن كمسلمين زودنا الله بالقرآن الكريم عن طريق نبينا محمد عليه الصلاة والسلام والذي تضمن الإرشادات التي تضمن بها عند تطبيقها السعادة في الدارين الدنيا والآخرة.

ونحن في اليمن سنعيش في سعادة وسينطبق علينا الإسم الحقيقي (اليمن السعيد) ونحن جديرون بأن نستخدم عقولنا ونتفرغ للعمل والإنتاج والبناء ونترك جانبا الأمور التي لا تؤدي إلا إلى طريق الخراب والضياع.

وإننا في اليمن لا نزال نبحث عن حل مشاكلنا القادمة ولو استخدمنا عقولنا الاستخدام الأمثل لوجدنا الحل المطلوب والذي يتمثل في الآتي:

- تنفيذ الإرشادات التي وردت في كتابه العزيز (القرآن الكريم).
- التعاون في كل ما يؤدي إلى الخير والاستقرار والأمان.
- ترك النزاعات والصراعات التي تؤدي في النهاية إلى الفشل والخسران.

وهناك ارشادات متعددة ذكرها الله في القرآن الكريم ولو تمسكنا بها لارشدتنا إلى بر الأمان ولا داعي لذكرها وسيدركها الإنسان حينما يتأملها في كتاب الله الكريم وأقول مؤكدا أننا لو تمسكنا بها لتحققت لنا السعادة والخير والأمان والاستقرار وقد أحسن صنعا الأخ رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح - حفظه الله - حين اجتمع بالإخوة العلماء ، مشيرا إلى أن مرجعنا لتحقيق السعادة والحياة المستقرة هو القرآن الكريم لذلك فالواجب علينا جميعا أن نوحد صفوفنا ونتمسك بدليلنا الحنيف بحيث نكون متماسكين يشد بعضنا بعضا ولا نتفرق فالتوحد تكمن فيه القوة ونحن نرى بأم أعيننا الدول التي توحدت أصبحت قوية فنحن نرى الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الاتحاد الأوروبي الذي توحد مؤخرا لأنه لمس أن القوة تكمن في التوحد وكذلك الصين الشعبية ستصبح قوة رابعة مستقبلا ذلك أنها تملك قوة بشرية كبيرة أي ربع سكان الكرة الأرضية حيث يبلغ عدد سكانها ما يقرب من مليار ونصف المليار نسمة لذلك علينا في اليمن أن نحرص على تمسكنا وتضافرنا والعمل على استمرار وحدتنا الرشيدة والتي تأسست في ٢٢مايو ١٩٩٠م ويلزم حمايتها بكل ما لدينا من قوة ، وهو ما يشير إليه مرارا فخامة الرئيس علي عبدالله صالح - حفظه الله - ويجب الحذر من الذين يزرعون الخلافات لنبقى لاهين في صراعات لا جدوى منها سوى الخراب والابتعاد عن البناء والتطوير واستمرار التخلف وهذا يخدم القوى التي لا نجني منها سوى الخراب والابتعاد عن البناء والتطوير واستمرار التخلف وهذا يخدم القوى التي تريد لنا أن نظل كما نحن فيه ونتيح الفرصة لغيرنا لكي يستفيد من ثرواتنا ونحن غارقين في خلافاتنا لهذا أقول أن علينا أن نستخدم عقولنا الاستخدام الأمثل ونكون متمنين قائلين ومرددين المثل القائل (ليت العقول تشترى).

إعـــ

إعـــ

قضايا وآراء

9

الثورة

الأحد 8 ربيع الثاني 1432هـ

13 مارس 2011م العدد (16923)

Sun . 12 Mar . 2011 ON:16923